المحاضرة 17 مرحلة المقاومة والإصطدام(1952–1954).

دخلت تونس بداية من سنة 1952 مرحلة من الإضطرابات تواصلت حوالي ثلاث سنوات تخللتها فترات من القمع والترويع، حيث كانت الأجواء مهيّأة للمواجهة مع سلطة الحماية، وصاحبها تحضير وتعبئة مختلف الفئات ضد الإستعمار ومقاومته، فما هي التطورات التي عرفتها المرحلة ونتائجها؟.

أولا–ظروف وأسباب المقاومة:

–تعيين مقيم عام جديد –جان دو هوتكلوك Jean de Hautecloque في 13 ماي 1952 والذي جاء على متن باخرة حربية مصحوبا بعدد كبير من القوات العسكرية،واستعماله القمع والترويع ضد السكان، وكذا فشل الإصلاحات التي حاول تطبيقها ووجدت معارضة كبيرة من الوطنيين ولم ترقى إلى الإصلاحات الشاملة[2].

-إجماع الوطنيين على الحسم مع نظام الحماية وأنّ عهد الحوار قد ولّى، ولا مجال للقبول بإصلاحات جزئية والمطالبة بالحكم الذاتي الذي وعد به **روبار شومان**، ولو تطلب العمل العسكري فقد ترأس بورقيبة اجتماعا ببنزرت أعلن فيه " الإستعداد لبذل الدماء متى دعا الواجب لتحصيل الحرية والإستقلال"[3].

-رفض الإدعاءات الفرنسية وإصرار الحكومة التونسية على الهدف التحرري وتجاوبها مع التوجه الوطني، وردّ رئيسها محمد شنيق على ادعاءات الجانب الفرنسي في رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي روبار شومان بتاريخ 09 جانفي 1952، وشكوى أخرى في 14 جانفي 1952 ضدّ فرنسا لهيئة الأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة بباريس والمطالبة بإدراج القضية التونسية، لكن فرنسا عارضت المسألة رغم الطلب الأمريكي لإيجاد حلّ للقضية التونسية مما فتح المجال أمام توتر العلاقات الأمريكية الفرنسية حيث نشرت فرنسا بلاغا في هذا الجانب في 06أكتوبر /1952 جاء فيه " تقرر أننا لن نقبل أيّ تدخل في المسائل التي هي في جوهرها من اختصاص السيادة

---

[1]. القصاب، المرجع السابق،ص 624.

[2] . الهادي الشريف، المرجع السابق،ص 135.

[3] . الدقي،تونس من الايالة إلى الجمهورية،ص 190.

الفرنسية"[1]، كما دعا وزير الخارجية الفرنسي إلى إقالة وزارة محمد شنيق، وتكوين حكومة موالية لفرنسا ترأسها الصالح بكوش مما أثار غضب السكان.

-إيقاف جهاز القمع الفرنسي لمجموعة من النساء بباجة كنّ بصدد تكوين شعبة دستورية نسائية، وانتظام مظاهرات في 17 جانفي 1952 في ماطر وبنزرت تصدَّت لها الجندرمة بالرصاص فأوقعت 54 جريحا بعد انعقاد اجتماع شعبي دعا فيه الحبيب بورقيبة إلى الدخول في معركة حاسمة [2].

-منع المقيم العام الحزب الدستوري من عقد مؤتمره، وإلقاء القبض على الحبيب بورقيبة في 18 جانفي 1952وإبعاده إلى طبرقة مع عدد من الدستوريين مابين 150 وقياديَيْن من الحزب الشيوعي، ورغم ذلك فقد انعقد المؤتمر بتاريخ 18 جانفي برئاسة الهادي شاكر وأصدر لائحة تطالب بإلغاء نظام الحماية ومنح تونس استقلالها، وتأكيد المؤتمر على عموم الشعب التونسي العمل لتحقيق هدفه في التحرر بما أوتي من قوة[3].

-تنظيم الإتحاد العام للشغل التونسي لإضرابات عمالية واحتجاجات ضد القمع الإستعماري،حيث أصبح قوة بديلة بعد اعتقال زعماء الحزب الدستوري، وتولّي فرحات حشاد قيادة الحركة الوطنية من 18 جانفي إلى 5 ديسمبر 1952 تاريخ اغتياله من طرف المنظمّة السرية المسلحة اليد الحمراء الفرنسية[4] التي كانت تتمتع بحماية البوليس الفرنسي، وقد أثار اغتياله دهشة وحزن التونسيين بأكمله كما أثار امتعاض الرأي العام العالمي وتفاقم معه الأسى والأحقاد ضدّ الإستعمار الفرنسي،خاصة وأن الإغتيال كان الهدف منه ضرب الحركة الوطنية التونسية[5].

ثانيا–الإستعداد للمقاومة والكفاح المسلح:

كانت خطة الكفاح تقتضي الإستفادة من رصيد المتطوعين في حرب فلسطين 1948 والمتدرّبين على فنون القتال باكتسابهم مهارات عسكرية وتشبعهم بروح وطنية ورفضهم السيطرة والإحتلال من جهة ثانية فإنّ المحاربين قد استفادوا من خبرة عسكرية بعد احتكاكهم ببعض المحاربين من دول عربية ساعدهم ذلك على تحذير الوعي العام لطرد المحتل من البلاد،إضافة إلى استفادة الحركة المسلحة من مخزون السلاح الذي خلفته دول المحور بعد احتلالها لتونس، ومن خيرة المتطوعين الذين شاركوا إلى جانب الجيش أو الفيلق الشمال الإفريقي بسوريا،والإعتماد على تبرعات المتطوعين وجمع الأسلحة المتوفرة لديهم للقيام بحرب العصابات وتخريب المنشآت الفرنسية وجود الدعم اللوجيستي من المعسكرات التي كان يرابط فيها اللاجئون التونسيون بليبيا، ومساهمة استقلال ليبيا سنة

---

[1] . علي البهلوان ،تونس الثائرة، ص 18.

[2] . القصاب، المرجع السابق،ص 626.

[3] . عبد المجيد كريم وآخرون، موجز الحركة الوطنية التونسية،ص 154.

[4] .كونها الغلاة النشطين في حزبي " التجمع الفرنسي " و " الحضور الفرنسي"، وضمت أشهر وحدات الدفاع الذاتي؛ تكونت في بداية 1952 جمعت صفوفها عناصر من الشباب التونسي وقدماء المحاربين وأفراد من البوليس معتمدة على الإرهاب للرد على المقاومة التونسية وترهيب المواطنين واغتيال المناضلين للتفاصيل ينظر: عبد المجيد كريم وآخرون، موجز الحركة الوطنية التونسية، ص 156؛ Hamza Raouf Hassine , Communication et nationalisme en Tunisie , De La Libération à L'indépendance (1943-1956) .Publications de la faculté des science humaines et sociales,Tunis,1994 , p 65.

[5] .بن حميدة، الحركة الوطنية النقابية الشغيلة،ص 21.

1951 في تنشيط حركات نقل السلاح إلى الجنوب الذي أصبح منطقة ترزح تحت الفوضى التي غذاها التهريب الفردي والمنظم للأسلحة [1].وفي هذا الجانب تمّ تكوين هيئة للمقاومة يشرف عليها المناضل النقابي الدستوري أحمد التليلي بإشراف عشرة نواب للجهات تكفلوا بتنظيم الكفاح المسلح بالتنسيق مع المجموعة التونسية في مصر وطرابلس للحصول على أسلحة خفيفة .

ثالثا–سير المقاومة (ثورة الشعب): مباشرة بعد مؤتمر 18 جانفي 1952 المنعقد من طرف الحزب الدستوري برئاسة الهادي شاكر وإعلان الحزب الدستوري التصعيد والإنتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح وهو ما أقرته لائحته السياسية التي نصت على: " ...إنّ إعادة السيادة التونسية لا يمكن أن تتحقق عن طريق الترقيع والإصلاحات الجزئية للنظام الحالي فإنّ مؤتمر الحزب يؤكد على إلغاء الحماية وتحول تونس إلى دولة مستقلة ذات سيادة وعقد معاهدة بين تونس وفرنسا وتنسيق على أساس المساواة في علاقة الدولتين"[2].

وفي الإطار التحضيري للعمل المسلح عقدت عدّة اجتماعات بمدنين شرع المشرفون في تكوين لجان سرية بالمنطقة تدعو إلى ضرورة مواجهة فرنسا عسكريا، وتكونت عصابات المقاومين بحركة " الفلاقة" بداية من جانفي 1952، ونشطت خارج أومر الأحزاب الوطنية وإن عمل الحزب الدستوري الجديد لاحقا على تأطيرها وتوجيهها دون اعتراف رسمي، وفي المقابل تدعمت المقاومة بالشكل السلمي الذي تمثل في مظاهرات صاخبة وإضربات عمّت المدن والقرى التونسية،ومنها هجوم المناضلين المضربين على عربات الترام في العاصمة بباب السويقة، ومسيرة في سوسة في 22 جانفي 1952 شارك فيها عدد كبير من القرى المجاورة،كما نظم سكان المكنين والقرى المجاورة في 23 جانفي مظاهرة هاجموا فيها قوى الشرطة وأسفرت عن مقتل أربع شرطيين وجرح عدد من المواطنين، وواجهت القوات الفرنسية هذه المظاهرات بأساليب قمعية[3].

واتسمت المقاومة في الثلاث أشهر من سنة 1952 بمجموعة من المناوشات الخفيفة والكمائن التي كان الهدف من ورائها إثارة الاضطراب والهلع في صفوف القوات الفرنسية ومحاولة ضرب المصالح الحيوية لفرنسا ومن أهم المناوشات والمعارك نذكر:- موقعة تاجرة التي يرجع تاريخها إلى 08 فيفري 1952 وتمثلت في مرابطة مجموعة من الثوار بمنطقة تاجرة شمال مدنين لشاحنتين عسكريتين قادمتين من رمادة في اتجاه قابس وإطلاق النار عليها بكثافة، ومعركة وادي الخيل يوم 14 مارس 1952 وتمثلت في إطلاق النار من قبل مجموعة تتكون من 10 و11 نفرا من المقاومين على قافلة فرنسية في منطقة وادي الخيل قرب البئر الأحمر وأسفرت عن مقتل أكثر من خمسين جندي فرنسي[4].

---

[1] . محمد ذويب، الفلاقة واليوسفية،ص 118.

[2] .عميرة علية الصغير، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المغاربية للطبع والنشر والإشهار،تونس، ط2، 2011،ص14.

[3] .خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 151.

[4] .يذكر محمد ذيب معارك أخرى مثل حادثة السمار بتطاوين، وثكنة جربوب بمدنين، وحادثة خزان الماء: محمد ذويب، المرجع السابق،ص 118 – 119.

كما عرفت المقاومة المسلحة تطورا في شكل حرب العصابات بالمدن والتي شنّتها مجموعة مسلحة أطلق عليه اسم الفلاقة في أوائل سنة 1953، حيث نجحت مجموعة الطاهر الأسود في السيطرة على منطقة حامة قابس بينما سيطر الأزهر الشرايطي على منطقة قفصة، والقيام باغتيالات فردية طالت قيادات عسكرية فرنسية مثل : الملازم الأول فاشي قائد فريق الجندرمة،والعقيد دوران قائد الحامية الفرنسية بسوسة،واغتيال مدير الإدارة المركزية للجيش المقدم دولا بيون (De la Paillonne)، والمتعاونين مع الإدارة الإستعمارية منهم الشاذلي القسطلي نائب رئيس بلدية الحاضرة في 02/05/ 1953[1].

وشملت المقاومة مختلف المناطق التونسية، فبالوسط قادها العجيمي بالقيروان، وبمنطقة الكاف بقيادة ساسي الأسود،وبنزرت وتونس بقيادة محجوب بن علي وهلال الفرشيشي والإشتباك مع الجيش الفرنسي في مواقع عديدة،حيث بلغ عدد الاشتباكات 28 اشتباكا سنة 1952، و11 اشتباكاسنة 1953، و95 بين مارس وأكتوبر 1954، وأهمها معارك جبال عرباطة وجبل إشكل وجبل قضوام ومعركة مكثر،كما عرفت في ربيع 1954 استهداف ضيعات المعمرين بالحرق أو اغتيال مالكيها فقد تم قتل 05 منهم بجهة الكاف في 26 ماي 1954 [2].

رابعا– نتائج المقاومة: يمكن إيجاز نتائج المقاومة في مايلي:

1– داخليا:

–تسجيل خسائر كبيرة في صفوف القوات الفرنسية، مما أجبر فرنسا على تخصيص قوات إضافية لحماية المنشآت العامة والمستوطنات وتعقب المقاومين فقد كانت المحاكمات العسكرية تنفذ أقصى العقوبات ضد المواطنين منها الإعدام، أما عدد الذين قضوا في هذه المواجهات فقدر عددهم ب288 مقاوم [3].

– تعيين بيار فوازار (PierreVoizard) مقيما عاما في شهر سبتمبر 1953، ومطالبة الوطنيين من الشعب الهدوء انتظارا للإصلاحات التي سيعلن عنها المقيم العام ، لكن خلال أيامه الأولى تم اغتيال " الهادي شاكر " أحد زعماء الحركة الوطنية في 13 سبتمبر 1953 من طرف اليد الحمراء[4].

– تعيين وزارة من طرف الرأي العام التونسي في 03 مارس 1954 برئاسة محمد صالح مزالي لتخلف وزارة البكوش؛ التي كانت لها معارضة كبيرة من الشعب وكانت هذه الوزارة مشكلة من الموالين للإدارة الفرنسية ولا يمثلون أي جزء من الرأي العام التونسي، وتمّ تشكيلها بعد مباحثات بين المقيم الفرنسي والإداريين التي كانت لها معارضة كبيرة من الشعب.

---

[1] . عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق،ص 163.

[2] . الدقي، تونس من الايالة إلى الجمهورية، ص 196.

[3] . يذكر البهلوان أن المحاكم العسكرية حكمت على 12 وطنيا بالإعدام وتم تنفيذه: البهلوان، تونس الثائرة،ص 448.

[4] .عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص156.

– تقديم المقيم العام "فوازار" لمجموعة من الإصلاحات وافق عليها الباي وحكومته تمنح التونسيين الأغلبية في مجلس الوزراء وإلحاق الكتابة العامة بالوزير الأكبر، وإحداث مجلس تشريعي مشترك متساو بين التونسيين والفرنسيين،ولكن تمّ رفضها من طرف المنظمات السياسية والعمالية في 15 أفريل 1954 .

– تنفيذ سياسة إبادة في حق التونسيين في شهر ماي 1954 من طرف المقيم العام فوازار كردّ فعل على المقاومة التي قام بها الوطنيون والتونسيون وانقياده للمتطرفين من المعمرين والفرنسيين ولتغطية فشل سياسته الإصلاحية التي عارضها التونسيون[1].

2– خارجيا.

–كسب تونس لتأييد عربي وآسيوي، فكراتشي ودلهي الجديدة أبدت حرصا على القضية التونسية ودعم لها في مؤتمر الإشتراكيين المنعقد فيجانفي 1953 بمدينة "رانقون "بخطاب حاد ألقاه الطيب سليم، وحكم المؤتمر ضد السياسة الفرنسية.

– إدراج القضية التونسية ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة من 04– 12 ديسمبر 1952ومساندة الدول الإفريقية والأسيوية بتصويت 44 صوتا ضد 3 واحتفاظ 8 بأصواتهم، وصادقت الجمعية العامة في 17 ديسمبر 1952 بأغلبية ساحقة على اللاّئحة اللاتينية الأمريكية المتضمنة مواصلة الطرفان الفرنسي والتونسي التفاوض في سبيل تمكين التونسيين من القدرة على إدارة شؤونهم بنفسهم"[2].

هذه التطورات التي عرفها النضال التونسي وجمعه بين العمل العسكري والسياسي، ساهمت في الضغط على الحكومة الفرنسية وجعلها تراجع حسابتها في تعاملها مع الوضع التونسي، والبحث عن حلول نتيجة الضغط على الجبهتين الداخلية والخارجية.

[1] . عن الإجراءات التي طبقها فوازار بهدف القضاء على المقاومة التونسية أنظر:البهلوان، المصدر السابق،ص ص 448– 450.

[2] . أندري جوليان،إفريقيا الشمالية تسير، ص 296.